منشور وزير الشؤون الاجتماعيّة المؤرّخ في 8 جوان 1994

الموضوع: شروط تدخّل صندوق ضمان النفقة وجراية الطلاق.

المرجع: مكتوبكم عدد 7466 المؤرخ في 28 فيفري 1994.

تبعا لمكتوبكم المذكور أعلاه والمتعلّق بطلب معرفة ما إذا كان التمتّع بالجنسية التونسية يمثّل شرطا ضروريا لتخلّ صندوق ضمان النفقة وجراية الطلاق المحدث بالقانون عدد 65 لسنة 1993 المؤرخ في 5 جويلية 1993 وذلك بالنسبة للمنتفعين بالنفقة والجراية والمدينين بهما، أتشرف بإعلامكم بأن توفّر الجنسية التونسية ليس شرطا ضروريا لتدخّل الصندوق، خاصة وأنّه يمكن أن يكون أحد أفراد الأسرة غير تونسي في صورة الزواج المختلط. وبالنّظر للصبغة المعيشية التي تتميز بها النفقة وجراية الطلاق وحفاظا على النّظام العام الاجتماعي التونسي، فإنّه يشترط في كلّ الحالات أن يكون المنتفع بخدمات الصندوق مقيما بالبلاد التونسية.

وتجسيما لما سبق بيانه يقع العمل كالآتي:

1- في الحالة التي تكون فيها الأم تونسية في حين يكون الزوج المفارق والأبناء من ذوي جنسية أجنبية:

يمكن للأم التونسية الانتفاع بخدمات الصندوق بخصوص نفقتها وجرايتها، كما يمكن للأبناء الموجودين في حضانتها الانتفاع بالنفقة وإن كانوا حاملين لجنسية أجنبية.

ويتعين في هذه الحالة على الصندوق الرجوع مباشرة ضد المدين الأجنبي إذا كان مقيما بالبلاد التونسية ويستخلص أمواله بواسطة بطاقة جبر كما لو كان الأمر بمواطن تونسي. أما إذا كان المدين الأجنبي مقيما بالخارج فبإمكان الصندوق القيام بما يلزم من القضايا والإجراءات التي تحمي حقوقه عملا بمقتضيات الفصل 8 من القانون السابق الذّكر، وطلب تنفيذ الأحكام التي تصدر لفائدته خاصة إن وجدت اتّفاقية في التعاون القضائي مع البلد الذي ينتمي إليه ذلك المدين الأجنبي.

2- في الحالة التي تكون فيها الأم أجنبية والزوج والأبناء من ذوي الجنسية التونسية:

يمكن للأم الأجنبية بشرط أن تكون حاضنة أن تنتفع بخدمات الصندوق بخصوص نفقتها وجرايتها ونفقة أولادها.

ولا يوجد أي إشكال بالنسبة للصندوق في استرجاع ما دفعه من المدين وذلك بواسطة بطاقة الجبر باعتبار أن هذا المدين تونسي الجنسية.

وفي صورة صدور أحكام أجنبية بالنفقة أو بجراية الطلاق لفائدة المعنية بالأمر أو أبنائها، فإنّه يتعين لتدخّل الصندوق أن تكون تلك الأحكام قابلة للتنفيذ بتونس، وفقا لمقتضيات الفصول من 316 إلى 321 من مجلّة المرافعات المدنية والتجارية.

والسلام.

عن وزير الشؤون الاجتماعيّة كاتب الدولة

كمال الحاج ساسي